



## حماية يطالب بالتحقيق في ظروف وفاة مواطن داخل سجن بيتونيا

مركز حماية لحقوق الإنسان يطالب النائب العام في رام الله بفتح تحقيق جدي في ظروف وملابسات

وفاة المواطن: محمود رشاد محمود الحملاوي، من مواليد قطاع غزة، خلال احتجازه في معتقل بيتونيا التابع لجهاز الأمن الوقائي في محافظة رام الله بالضفة المحتلة.

ووفقاً لتحقيقات أجراها مركز حماية لحقوق الإنسان، فقد أفاد شقيق المتوفي: عماد الحملاوي أنه في يوم ١٤ مارس الماضي أقدمت مجموعة من الأشخاص على اقتحام المنزل الذي كان يقيم فيه المواطن الحملاوي، وقامت بالإعتداء عليه أثناء نومه وضربه ضرباً مبرحاً بالهراوات الحديدية في جميع أنحاء جسده وتحديداً منطقة الرأس ومن ثم سحله علي سلم البيت وإلقاءه مجرداً من ملابسه في الأجواء شديدة البرودة وسط الشارع والاستمرار بضربه أمام المارة ضرباً مبرحاً وقد تم اقتياده بجيب توسان ابيض اللون لجهة غير معروفة ، وفي يوم ١٨ من نفس الشهر تم تسليم شقيقي لمعتقل بيتونيا .

وبحسب إفادة شقيق "المتوفي" ففي حوالي الساعة العاشرة صباحاً في يوم ١٨ مارس، تلقى إتصلاً من سجن بيتونيا وقد أخبرنا المتصل بأن شقيقه محمود أصيب بجلطة دماغية وأثناء نقله للمستشفى توفي، هذا وبحسب تحقيقات المركز فقد قام مدير سجن بتونيا بالإتصال بذوي الضحية وإعلامهم أن ابنهم قد فارق الحياة وأنه تسلمه من جهات تتبع لجهاز الأمن الوقائي وقد ظهر عليه آثار التعذيب.

تأسس مركز حماية لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٢م بمبادرة من نخبة من المحامين والمهتمين بالحق الفلسطيني كمفهوم شامل، ويسعى إلى حماية هذا الحق والدفاع عنه في ضوء المبادئ والحقوق التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية، والعمل ضمن مبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات وجهات الاختصاص.

## مركز حماية لحقوق الإنسان Hemaya Center for Human Rights



مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يتابع بقلق شديد ارتفاع حالات الوفاة داخل مراكز توقيف ومعتقلات تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية فإنه يطالب النائب العام بإجراء تحقيق شامل في كافة الظروف المحيطة بوفاة المواطن محمود الحملاوي، للتحقق مما إذا كانت قد تعرض للتعذيب أو التأخير غير مبرر في نقله إلى المستشفى، بهدف التعرف على السبب النهائي للوفاة، **هذا ويطالب المركز** بإجراء تحقيقات جديّة لتحديد ما إذا كانت الجهات القائمة على اعتقاله تقاعست عن أداء واجبها بتوفير الرعاية له.

وبدوره إذ يجدد تأكيده على نبذ الاعتقال التعسفي، وتجريم كل عمل يفضي لتعذيب الموقوفين أو لنزلاء في المراكز الخاصة بذلك فإنه، يؤكد على مسؤولية السلطة الفلسطينية عن حياة كافة النزلاء والموقوفين لديها، وإنها بذلك مسئولة عن معاملتهم بما يحفظ كرامتهم وعدم تعريضهم للتعذب، وتوفير الرعاية الطبية لهم، وفقاً لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل لعام ١٩٩٨.

"انتهى"

٢٠١٩/٠٤/٠١